Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

رابعها: توظيف العلائق المنطقية من حيث حديثه عن السلب البسيط والسلب المركب، والقضايا المتناقضة وعكس القضايا.

بيد أن ابن البناء لم يسر في طريق توظيف التراث الرياضي والمنطقي إلى أقصى حد ممكن. وهذا الصنيع يظهر بُعْدَ نَظَرٍ، إذْ أخَذَ بعين الاعتبار جوهر اللغة الطبيعية لا القوانين الرياضية والمنطقية المجردة، لأن اللغة الطبيعية هي من الخصب والغنى والثراء وعدم الانضباط بحيث لا يمكن أن ترجع إلى مسلمات وأوضاع محدودة كمسلمات وأوضاع الرياضيات والمنطق. فتعابير اللغة الطبيعية إما أن تكون أوسع، وإما أن تكون أضيق من النِّسَب الرياضية والمنطقية. لذلك كان لا مفر له من أن يقسم أو يقدر؛ فقد ظهر له أن نظرية التناسب لا يمكن أن تحيط بكل التشبيهات والاستعارات والكنايات، ولذلك فإنه قسم التبديل إلى نوعين: نوع يبنى على أساس النسبة الرياضية والمنطقية، ونوع يبنى على أساس المشابهة فقط؛ يقول: «وتبديل المشابهة بسيط لا تعتبر فيه النسبة، إنما تعتبر فيه صفة الشبه بينهما فقط»[34]. ومع أن ابن البناء لم يقدم مقاييس للتفرقة بين النوعين، فإنه كان يعتقد ـ بلا شك ـ أن نوع المشابهة هو الشائع في اللغة الطبيعية، إذ لا يمكن للمتحدث العادي أو للشاعر أن يصوغ كل تشبيهاته واستعاراته... على أسس قوانين النسبة الرياضية والمنطقية، وإن فعل فإنه سيعسر سهولة التواصل وسماحته ويكون خطابه منافياً لأعراف البلاغة الطبيعية التي «هي أن يعبر عن المعنى المطلوب عبارة يسهل بها حصوله في النفس متمكناً من الغرض المقصود»[35].

هذا عن التقسيم، وأما التقدير فكان يلجأ إليه لملء أطراف النسبة والربط بين حدودها. أو تتميم مقدمات القياس فيقدر إحدى المقدمتين بناء على ما ذكر منهما..؛ وَهُوَ في هذا الصنيع التقديري ليس نسيج وحده، وإنما التقدير وسيلة لجأ إليها مَنْ قَبْلَهُ ومَنْ بَعْدَهُ لملء ثغرات اللغة الطبيعية، وتوضيح التباسها، وبسط إيجازها.

كان ابن البناء كبعض البلاغيين يرتاح للإيجاز وللمساواة، وكان يَقْبَلُ، على مضض، الإطالة والحشو لأنهما لا مفر منهما في اللغة الطبيعية فتحدث عنهما في

(34) انظر الهامش الخامس والعشرين.

(35) الروض المريع، ص 87.